

Distr.: General
22 June 2012
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٩٥ (ث) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		أولا - مقدمة
٢		ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢		أرمينيا
٥		ألمانيا
٧		المكسيك
٩		قطر
٩		إسبانيا
١٢		تركيا
١٣		فيت نام

* A/67/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - أكدت الجمعية العامة في قرارها ٣٨/٦٦، الطرق والوسائل المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن الواردة في تقرير لجنة نزع السلاح عن دورها لعام ١٩٩٣، ودعت الدول الأعضاء إلى اتباع تلك السبل والوسائل عن طريق التشاور والحوار المستمرين، مع الحرص على تجنب الأعمال التي قد تعرقل هذا الحوار أو تضعفه. علاوة على ذلك، حثت الجمعية العامة الدول على الامتنال الصارم لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية، بما فيها اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي تكون أطرافا فيها. وشددت الجمعية العامة أيضا على أن الهدف من تدابير بناء الثقة ينبغي أن يكون هو المساعدة على تعزيز السلام والأمن الدوليين بصورة تتسق مع مبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح؛ وشجعت على تعزيز التدابير الثنائية والإقليمية لبناء الثقة، بموافقة الأطراف المعنية ومشاركتها، تفاديا لنشوب النزاعات ومنعاً لاندلاع أعمال القتال بشكل غير مقصود وعرضي. وطلبت من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين يتضمن آراء الدول الأعضاء بشأن تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وهذا التقرير مقدم عملا بذلك الطلب.

٢ - وقد أرسلت مذكرة شفوية في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢ إلى جميع الدول الأعضاء تطلب منها إبداء آرائها في هذا الشأن. ووردت حتى الآن، ردود من حكومات كل من أرمينيا وإسبانيا وألمانيا وتركيا وفيت نام وقطر والمكسيك، وترد في الفرع الثاني أدناه. وستصدر أي ردود إضافية في إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

يشكل قرار الأمم المتحدة ٣٨/٦٦ آلية هامة لتبادل الآراء والنهج بشأن تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، لتحديد المشاكل الرئيسية في هذا المجال، والسعي لإيجاد حلول لها.

وقد ظلت أرمينيا تدعو على الدوام إلى الأخذ بمبدأ التعاون الإقليمي في كل مجال ممكن، وهو ما يسهم إلى حد بعيد في بناء الثقة. ولن يتسنى تحقيق تسوية للتوترات الإقليمية إلا بالتعاون، لأن التعاون يهيئ بيئة من الثقة المتبادلة هناك حاجة شديدة إليها في الوقت الحاضر، ميسرة بذلك حل حتى أصعب المشاكل وأطولها أمدا.

إن أرمينيا، إذ تسترشد بهذا النهج المبدي، تبذل كل جهد ممكن للمضي قدما في بناء الثقة في جنوب القوقاز مستفيدة من الأطر التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية/الشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، فضلا عن العلاقات الثنائية. وقد أثبتت أرمينيا دائما استعدادها وحسن نيتها للشروع في مشاريع تهدف إلى تطوير التعاون الإقليمي في مختلف المجالات.

ولسوء الحظ، فإن بالإمكان أن يشهد المرء وضعاً خطيراً جداً في المنطقة، سمته الكبرى سباق في التسلح وحدود مغلقة وحصار وتهديد دائم باستخدام القوة وانتهاكات لوقف إطلاق النار ودعايات منتشرة على نطاق واسع ضد أرمينيا من قبل الدول المجاورة لها من الشرق ومن الغرب تهدف إلى فرض العزلة عليها. إن الدوافع السياسية لتركيا وأذربيجان القائمة على تصورات سيئة لا تسمح باتخاذ خطوات عملية لبناء الثقة في مجالات الأمن الإقليمي ونزع السلاح وتسوية النزاعات، وما إلى ذلك.

وتشير معلومات رسمية تتعلق بتنفيذ معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، إلى أن أذربيجان، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ تجاوزت كثيرا الحد الأقصى المسموح في ثلاث فئات من المعدات التي تفرض المعاهدة حدودا عليها. إذ يبلغ عدد ما تحوزه أذربيجان من الدبابات ٣٨١ دبابة في حين أن الحد الأقصى المسموح به هو ٢٢٠ دبابة؛ ويبلغ عدد قطع المدفعية ٥١٦ قطعة (في حين أن الحد الأقصى المسموح به هو ٢٨٥ قطعة). وفي عام ٢٠١١، كانت هناك زيادة كبيرة من حيازتها من قطع المدفعية وقدرها ٤٧ قطعة، وكذلك في فئة الطائرات المروحية الهجومية - من ثلاث إلى خمس طائرات، وفي عدد المركبات القتالية المدرعة، بمقدار ١٠٦ مركبات. وقد تقاعست أذربيجان عمدا عن بيان مقدار تجاوزها للحد الأقصى المسموح به من المركبات القتالية المدرعة، إذ يبلغ عدد ما تحوزه منها ٢٨٧ مركبة مقابل ما تسمح به المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وهو ٢٢٠ مركبة. وقد زادت أذربيجان بشكل ملحوظ ميزانيتها العسكرية على مدى السنوات الماضية (تبلغ ميزانية الدفاع لعام ٢٠١٢ ما مقداره ٣,٤٧ بليون دولار). وفي واقع الأمر، فإن المنطقة توشك على الدخول في حرب واسعة النطاق، يمكن أن تشعلها أذربيجان في أي وقت.

ولا يشكل التنفيذ الكامل وغير المشروط لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا الملزمة قانوناً أداة رئيسية لتحديد الأسلحة التقليدية فحسب، بل يشكل إحدى أحجار الزاوية لتدابير بناء الثقة في المنطقة، ولذلك، يترتب على موقف أذربيجان اللامبالي في هذا الصدد تأثير سلبي جداً على الجهود التي تبذلها أرمينيا لتعزيز جو من الثقة والتعاون في المنطقة.

ومن شأن التوجه الخطابي العدواني الذي تنتهجه القيادة الأذربيجانية ضد الأرمن أن يزيد أيضاً من حدة التوتر في منطقة جنوب القوقاز ويقوّض على نحو خطير عملية التفاوض الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للمشاكل القائمة، وخاصة النزاع في ناغورني كاراباخ. فالقيادة الأذربيجانية تعمل على إحباط أي محاولة تقوم بها أرمينيا وجمهورية ناغورني كاراباخ، فضلاً عن تلك التي يقوم بها المجتمع الدولي لتحويل مبادرات التعاون الإقليمي وبناء الثقة إلى واقع ملموس. إضافة إلى ذلك، تتبع أذربيجان من دون حياء، مساراً سياسياً هدفه الحط من التراث التاريخي والثقافي الأرمني في المنطقة. ومن المظاهر البينة لتلك السياسة صدور تصريحات لا أساس لها بأن أراضي أرمينيا وعاصمتها جزء مما يسمى أذربيجان "القديمة".

ومما يشكل أيضاً جزءاً من عقلية إنكار الآخر المؤسفة هذه عملية الاستبعاد من المشاريع الإقليمية التي تهدف إلى عزل أرمينيا بالكامل اقتصادياً وفي مجال النقل، ورفض أي اتصالات بين شعبي البلدين.

ولتدابير بناء الثقة والأمن أهمية خاصة في حل النزاعات. وللأسف، فإن أذربيجان ترفض أن تسحب من خط الاتصال قناصة يذهب ضحية لهم عشرات من القتلى كل عام. ويتجاهل الجانب الأذربيجاني النداءات المستمرة التي يوجهها الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والرئيسان المشاركان لفريق مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لهذا الغرض. وتحاول أذربيجان الانسحاب من اتفاق أبرم لإنشاء آلية للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار، وهو اتفاق تمخض عن اجتماع قمة سوتشي المعقود بين رؤساء جمهوريات أرمينيا والاتحاد الروسي وأذربيجان في ٢ آذار/مارس ٢٠١١. وهكذا، ترفض أذربيجان كل المحاولات الرامية إلى تعزيز نظام وقف إطلاق النار.

إن أرمينيا مستعدة لإقامة حوار مفتوح وبناء ومنتظم مع جارتها لخلق جو من الثقة والتعاون، سوف يمكننا من المضي قدماً في عملية تسوية المشاكل المستمرة في العلاقات بين أرمينيا وأذربيجان.

ألمانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٢]

١ - مقدمة

إن جمهورية ألمانيا الاتحادية، إذ تشير إلى مساهمتها في عام ٢٠١١ في قاعدة البيانات المتعلقة بتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية (القرار ٦٥/٦٣) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢، تولي أهمية كبيرة لتدابير بناء الثقة في مجال نزع السلاح والحد من التسلح، وتشدد على أهمية تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٢ - المشاركة الألمانية في المعاهدات والاتفاقات فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والأنشطة ذات الصلة بها

(أ) معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

(ب) معاهدة الأجواء المفتوحة

(ج) وثيقة فيينا

(د) مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية - العسكرية للأمن لمنظمة

الأمن والتعاون في أوروبا

(هـ) الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك (اتفاق دايتون للسلام)،

المرفق ١ - بء

(و) وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال الأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة

(ز) وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بمخزونات الذخيرة التقليدية

(ح) وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بالمبادئ التي تنظم عمليات

نقل الأسلحة التقليدية

٣ - الأنشطة الألمانية الأخرى (المؤتمرات والندوات) في ما يتعلق بتدابير بناء الثقة في عام ٢٠١١ (القائمة ليست شاملة)

تولي ألمانيا أيضا اهتماما خاصا للحوار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتدابير بناء الثقة والألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. ومن الأنشطة التي اضطلع بها في عام ٢٠١١ ما يلي:

- مواصلة تقديم الدعم للدورات التدريبية التي تعقد في مدرسة منظمة حلف شمال الأطلسي في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة/الذخيرة التقليدية.
- مواصلة تقديم الدعم للدورات التدريبية والحلقات الدراسية التي تعقد في "المركز الإقليمي للمساعدة على التحقق من تحديد الأسلحة وتنفيذه" في زغرب.
- "فريق الخبراء الحكوميين لاستعراض سير نظام الأمم المتحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويره"، برئاسة ألمانيا.
- مواصلة تقديم الدعم للدورات التدريبية والحلقات الدراسية التي تعقد في طاجيكستان في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة/الذخيرة التقليدية.
- تقديم الدعم لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في صربيا في مجال الذخيرة التقليدية.
- "الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى المتعلقة بآليات بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية" التي تشترك ألمانيا وإندونيسيا في رئاستها في إطار المنتدى الإقليمي لمنظمة أمم جنوب شرق آسيا، برلين، من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

للاطلاع على جميع التفاصيل الأخرى، انظر تقرير ألمانيا لعام ٢٠١١ المعنون: "معلومات عن تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية (القرار ٦٣/٦٥)"، الصادر في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٨ أيار/مايو ٢٠١٢]

المكسيك بلد يؤيد بقوة السلام والاستقرار والأمن في المنطقة والقارة، ومن ثمة، عزز وسيواصل تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

التدابير التي اتخذت على الصعيد الوطني

تشارك المكسيك في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لمكافحة الجريمة المنظمة، وتأمين الأسلحة والذخائر والمخدرات والسلائف الكيميائية، إضافة إلى تدمير المختبرات السرية ومزارع الماريجوانا والخشخاش وغيرها.

وللمكسيك في هذا الصدد إجراءاتها التي تطبقها في عمليات مراقبة صنع وتخزين ونقل واستخدام الأسلحة والذخائر للأغراض المدنية المتصلة بإقامة العدل، والسهر على السلامة العامة، وأسلحة الصيد والرياضة والأسلحة التي يحتفظ بها في مجال السكن لتأمينها.

وتتولى وزارة الدفاع الوطني في ظل تدابير أمنية مشددة تدمير ما يتم مصادرتة من أسلحة فات أوانها. وبالمثل، تمارس الوزارة حقها الحصري في أن تباع عن طريق مديرية تسويق الأسلحة والذخائر إلى أجهزة قوات الأمن العام والخاص في البلد ما تحتاج إليه هذه الأجهزة من أسلحة وذخيرة، مع الالتزام بأحكام القانون الاتحادي للأسلحة النارية والمتفجرات ولائحة إنفاذه.

وجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن هذه التدابير التنظيمية تتسق مع الالتزامات الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تعزيز الثقة بتنظيم أنشطة استيراد وتصدير الذخيرة والأسلحة النارية والمتفجرات بجميع أنواعها.

التدابير التي اتخذت على الصعيد الثنائي

تشارك المكسيك في أعمال اللجان الثنائية القائمة مع كل من بليز وغواتيمالا والولايات المتحدة، والتي جرى من خلالها إرساء تدابير محددة للتنسيق والتعاون بهدف تعزيز الأمن في المناطق الحدودية المشتركة.

وفي هذا الصدد، اتخذت المكسيك عن طريق دائرة إدارة شؤون الضرائب التابعة للإدارة العامة للجمارك، وبالتنسيق مع كل من وزارة الدفاع الوطني ووزارة الشؤون البحرية

ووزارة الأمن العام، تدابير عاجلة لمنع تهريب الأسلحة النارية والذخيرة عبر الحدود الفاصلة بينها وبين الولايات المتحدة. وتحقيقاً لهذا الغرض، أعادت تنظيم دوائرها الجمركية بأن زودتها بالموارد التكنولوجية التالية: أهوسة تكنولوجية، نظام لرصد المركبات ومراقبتها، شبكة للمراقبة باستخدام الفيديو، معدات تفتيش غير اقتحامية (كتلك التي تستعين بالأشعة السينية أو أشعة غاما) تيسر عمل هذه الدوائر بما يسهم في نزع السلاح وتحسين مراقبة البضائع العابرة.

ومن ناحية أخرى، واصلت المكسيك الامتثال لاتفاقات التعاون البحري المشتركة بين الوكالات، ومعايير العمل والتدابير المتبعة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية (خفر سواحلها وبحريتها)، وهندوراس، وذلك بغية زيادة تعزيز وتحسين أعمال التنسيق للتصدي للجرائم الاتجار بالأسلحة والمؤثرات العقلية، وتهريب المهاجرين غير الشرعيين وغير ذلك من الجرائم التي تتصل بالمجال البحري.

وبالإضافة إلى ذلك، نظمت في إطار هذه التدابير الثنائية في المكسيك في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١، حلقة عمل عن أمن الحدود الفاصلة بينها وبين غواتيمالا وبليز، شاركت فيها أيضاً كندا وكولومبيا والولايات المتحدة.

التدابير التي اتخذت على الصعيد الإقليمي

تقر المكسيك وتطبق تدابير بناء الثقة الواردة في إعلان سانتياغو، وإعلان سان سلفادور، وفي توافق آراء ميامي، والتدابير المنصوص عليها في الإعلان الأمني بشأن الأمريكتين، وتلتزم بتحسين الأمن في نصف الكرة الغربي وتعزيز التعاون والثقة بين دول المنطقة.

وفي هذا الصدد، تطلع المكسيك الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية أولاً بأول عما تنجزه من أنشطة في إطار امتثالها لالتزاماتها باتخاذ تدابير لبناء الثقة والأمن مع اتباع التوجيهات الواردة في القائمة الموحدة لتدابير بناء الثقة والأمن التي يجب الإبلاغ عنها عملاً بقرارات تلك المنظمة.

ثم إن المكسيك أودعت في عام ٢٠١١ لدى منظمة الدول الأمريكية صك التصديق على الاتفاقية الأمريكية المتعلقة بالشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية. وبذلك، فهي تصبح طرفاً في جميع الاتفاقات والاتفاقيات الأمريكية المتعلقة بالمسائل الأمنية، وهو ما يجعلها تساهم في تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن في نصف الكرة الأرضية.

وتواصل المكسيك المشاركة في عدة منتديات في نصف الكرة الغربي مخصصة لتحليل مختلف تدابير بناء الثقة والأمن التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية.

- وبالإضافة إلى ذلك، شاركت المكسيك من خلال وزارة البحرية، والقوات البحرية، وبموافقة الكونغرس المكسيكي، في المناورات البحرية التالية:
- ”مرحلة الأطلسي - الأرجنتين من يونيتاس ٥١“، أُجريت من ١٧ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، في ميناء مار ديل بلاتا وبوينس آيرس، الأرجنتين.
 - ”مرحلة المحيط الهادئ من يونيتاس ٢٠١٠“، أُجريت في الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٢٦ آب/أغسطس، ٢٠١٠، في بيرو وتشيلي.
 - ”العنصر البحري من ”يونييتاس ٥٢“، أُجري من ١٥ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١١ في المياه الإقليمية البرازيلية.
 - ”العنصر البرمائي من يونيتاس ٥٢ المسمى ”مجمع الأمريكتين ٢٠١١“، أُجري في المياه الإقليمية البرازيلية.
 - ”بانماكس ٢٠١١“، أُجريت في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١، قبالة سواحل بنما.

قطر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢]

تحرص دولة قطر على تعزيز السلام والأمن الدوليين، وتؤكد التزامها بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وهي انضمت، في هذا الصدد، إلى جميع اتفاقات حظر أسلحة الدمار الشامل وتلتزم بما ورد فيها، وتحرص على تعزيز الترتيبات الثنائية والإقليمية لبناء الثقة في بيئة تتسم بالشفافية والمصادقية.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٢]

ينبغي أن يتمثل الغرض النهائي من أي نظام لتحديد الأسلحة أو لتدابير بناء الثقة والأمن في منع نشوب النزاعات عن طريق الحد من خطر التصورات أو الحسابات الخاطئة المتعلقة بالأنشطة العسكرية التي يقوم بها الآخرون، ووضع تدابير تجعل من اتخاذ استعدادات

عسكرية في الخفاء أمرا عسيرا، والتقليل من خطر التعرض لهجوم مباغت، والحد من احتمالات اندلاع أعمال قتالية بصورة عرضية.

وانطلاقا من هذا المعيار، تكتسب تدابير بناء الثقة والأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي قيمة كبيرة جدا باعتبارها وسيلة وقائية مصممة على مقاس المواصفات الإقليمية ودون الإقليمية ولا تشمل سوى عدد محدود من المشاركين، وهو ما يجعلها أشد صرامة، ويجعلها بالتالي أكثر فعالية. وكل ذلك إنما يسهل اعتمادها وتعزيزها.

وقد شاركت إسبانيا على نحو نشط في كل مبادرة من هذا القبيل تهم منطقتها، فهي طرف في معاهدة الأجواء المفتوحة التي تتضمن تدابير ملزمة قانونا، وهي بوصفها دولة عضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإنها ملزمة كذلك من الناحية السياسية بتنفيذ التدابير الواردة في وثيقة فيينا لمفاوضات تدابير بناء الثقة والأمن (جرى استكمالها في عام ٢٠١١ بهدف تحسين نطاق تطبيقها وتوسيعه) وفي وثائق أخرى من وثائق منظمة الأمن والتعاون^(١). وقد ساهمت إسبانيا أيضا في تنفيذ اتفاقات تحقيق الاستقرار الإقليمي المنصوص عليها بموجب المرفق ١ - باء من اتفاق دايون/باريس المتعلق بيوغوسلافيا السابقة^(٢).

ومن جملة المبادئ التي نرى أنها يجب أن تحكم تدابير بناء الثقة والأمن، والتي يتضمنها رد إسبانيا على طلب تقديم معلومات عملا بقرار الجمعية العامة ٤٧/٦٥، نورد في ما يلي أبرزها، وبخاصة في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي:

- خصوصية كل حالة: تدابير يجري التفاوض بشأنها خصيصا وفقا لكل حالة أو منطقة جغرافية بعينها.
- الشفافية: تدابير قوامها تبادل المعلومات وإرساء قنوات للاتصال المتواصل والسهل.

(١) كما هو الحال بالنسبة للمدونة المتعلقة بجوانب سياسة الأمن العسكري والتبادل العالمي للمعلومات العسكرية أو وثيقة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

(٢) عمليا، تشير المادة الثانية إلى تدابير لبناء الثقة والأمن في البوسنة والهرسك (مماثلة للتدابير الواردة في وثيقة فيينا)، وتشير المادة الرابعة إلى تحديد الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية في كرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك (أقرب إلى معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا). ومن خلال وحدة التحقق الإسبانية، يقدم بلدنا المساعدة ويشارك في تنظيم وتنفيذ تدابير التحقق التي تنص عليها تلك الاتفاقات. وإسبانيا طرف كذلك في المادة الخامسة المتعلقة بتدابير التثبيت ذات النطاق الجغرافي الأوسع وهي المادة التي بدأ نفاذها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

- قابلية التحقق: يجب مصاحبة التدابير المعتمدة بنظام يسمح بالتحقق من تنفيذها. فذلك هو السبيل الوحيد لكفالة الحفاظ على الثقة متى ثارت الشكوك إزاء عدم تنفيذ التدابير.
- المعاملة بالمثل: يجب أن تقابل المزايا التي يحصل عليها كل طرف من الأطراف في ما يتعلق بتعزيز مستوى ثقته في الأطراف الأخرى مزايا مماثلة، وإلا أصبح التفاوض بشأن هذا النوع من التدابير أمرا من الصعوبة بمكان.
- طوعية التفاوض ووجوب الامتثال: يجب أن تكون الأطراف مطمئنة في جميع الأوقات إلى التدابير المتفق عليها. ويلزم أيضا أن تكون الإرادة السياسية التي يستلزمها التفاوض بشأن هذا النوع من التدابير متوافقة تماما مع الالتزام بتنفيذ هذه التدابير^(٣).
- التدرج: يجب أن تشكل التدابير عملية تطوير تدريجية يجري في إطارها اتخاذ تدابير جديدة وأكثر فعالية من أجل تعزيز الثقة بين الأطراف.
- التكامل: يجب أن يُكفل التكامل باستمرار في ما بين التدابير المتخذة على كل من الصعيد العالمي (الأمم المتحدة) والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي، ويجب أيضا تجنب ازدواجية التدابير في الوقت نفسه.
- وبالإضافة إلى ذلك، يقتضي تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن بفعالية وجود ما يلي:
 - آلية للتشاور ومتابعة تنفيذ التدابير. ويجب أن توفر هذه الآلية منبرا لطرح وحل المشاكل التي قد تعترض التطبيق العملي للتدابير، وكذلك للتفاوض على اتخاذ تدابير أخرى جديدة أو تعديل القائم منها.
 - نظام ملائم للاتصالات، وفي حالة عدم وجوده، فشبكة من نقاط الاتصال فيما بين المشتركين، تسمح من ناحية بالوفاء بمواعيد الاستجابة فيما يتصل بمختلف التدابير، على المستوى التنفيذي، وتتمتع بدرجة كافية من المرونة تتيح من ناحية أخرى تدفق المعلومات اللازمة واتخاذ القرارات لاستعادة الثقة في حالة حدوث أزمات مفاجئة، على المستوى الإداري.

(٣) بصرف النظر عن ذلك، فقد ثبتت أيضا فعالية اقتراح فرض نظام لتدابير بناء الثقة والأمن، كالنظام المنصوص عليه في المادة الثانية من المرفق ١ - باء من اتفاق دايتون، بنظام ملائم للتحكيم الدولي.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٢]

لقد ثبت أن التدابير الإقليمية ودون الإقليمية لبناء الثقة مفيدة في مواجهة التحديات الأمنية من قبيل التزاعات المسلحة وسباق التسلح. ومع ذلك، لا توجد مجموعة واحدة من المعايير لتعريف هذه التدابير أو ضمان تنفيذها بكفاءة، نظرا لتفاوت نطاقها والبارامترات الخاصة بها وفقا لخصائص كل منطقة.

وتشير التجربة فيما يتعلق بأمن أوروبا - المحيط الأطلسي والمنطقة الأوروبية الآسيوية إلى أن التدابير الإقليمية ودون الإقليمية لبناء الثقة تكون مؤثرة إلى أبعد حد عندما يتم تصميمها لتكون عناصر مكملة في أنظمة أمنية أكثر شمولاً. وفي حالة البنية الأمنية التقليدية لمنطقة أوروبا - المحيط الأطلسي والمنطقة الأوروبية الآسيوية، فإن التدابير الإقليمية ودون الإقليمية لبناء الثقة متضمنة في وثيقة فيينا المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن، والتي تعد تدبيرا متعدد الأطراف ملزما سياسيا اعتمد في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تعزيز الشفافية العسكرية والقابلية للتنبؤ.

ويحدد الفصل العاشر من وثيقة فيينا بالتفصيل المبادئ والمقاصد التي تحكم التدابير الإقليمية التي يتعين وضعها في النطاق الجغرافي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويهدف هذا النهج إلى تحقيق هدفين متميزين. الأول هو ضمان مساهمة التدابير الإقليمية ودون الإقليمية لبناء الثقة في تحقيق الأمن والاستقرار الشاملين في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك مفهوم عدم قابلية الأمن للتجزئة. والثاني هو تفادي أي سيناريو قد تكون فيه تدابير بناء الثقة هذه ضارة بأمن أطراف ثالثة في المنطقة نفسها. وفي نهاية الأمر، تشكل التدابير الإقليمية ودون الإقليمية لبناء الثقة المتفق عليها جزءا من شبكة من الاتفاقات المتشابكة التي يعزز بعضها بعضا على نطاق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تشير مصطلحات تدابير بناء الثقة، والحد من التسلح ونزع السلاح في الميدان التقليدي إلى مفاهيم مختلفة. ولذا، فينبغي تتكامل هذه المفاهيم فيما بينها، لا يعتبر أحدها نسخة مكررة من الآخر أو بديلا عنه. وفي هذا الصدد، فإن مفهوم تدابير بناء الثقة لا يشمل من حيث المبدأ فكرة التقييد العددي، ومن ثم فهو حال من أي منظور أمني صارم. وتعتبر معاهدة القوات التقليدية في أوروبا الملزمة قانونيا صكاً آمناً صارماً وتفرض قيوداً عديدة على أنواع معينة من الأسلحة والمعدات العسكرية على الصعيد القارية والإقليمية ودون الإقليمية. ونتيجة لذلك، ففي النطاق الجغرافي

لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا يتم تناول مسائل الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح بشكل مباشر من خلال تدابير بناء الثقة.

ومن بين التدابير الإقليمية ودون الإقليمية لبناء الثقة في النطاق الجغرافي للمنظمة، تجدر الإشارة إلى "الوثيقة المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن في المجال البحري بمنطقة البحر الأسود" نظرا لما تتميز به من طابع خاص. وتهدف هذه الوثيقة، التي اضطلعت تركيا بدور رائد في إبرامها، إلى تعزيز التعاون التنفيذي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، وتجارة الأسلحة غير المشروعة. وتحقيقا لهذه الغاية، تتألف الوثيقة من تدابير ملزمة سياسيا لتبادل المعلومات بشأن تشكيل القوات البحرية، والزيارات إلى القواعد البحرية ومراقبة المناورات البحرية وتنظيم التدريب المشترك والحلقات الدراسية والمؤتمرات. ومن بين الأطراف في هذه الوثيقة رومانيا وجورجيا والاتحاد الروسي، وأوكرانيا وبلغاريا وتركيا. ولا تحد الالتزامات المتعهد بها في الوثيقة الإطارية المتصلة بهذه الوثيقة بأي حال من الأحوال من إمكانية القيام بأنشطة بحرية مشتركة مع بلدان ثالثة في البحر الأسود. ولا هي تحد من حرية الملاحة. ويجتمع الأطراف في الوثيقة سنويا في فيينا من أجل تقييم التنفيذ وبحث الأفكار المتعلقة بزيادة كفاءتها.

فييت نام

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ أيار/مايو ٢٠١٢]

تنتهج جمهورية فييت نام الاشتراكية سياسة قوامها السلام والصداقة والعلاقات الدولية الموسعة والتعاون مع جميع البلدان في العالم، بغض النظر عن نظمها السياسية والاجتماعية، على أساس احترام استقلال كل منها وسيادته ووحدة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، والمساواة والمنفعة المتبادلة. وهي تدعم بنشاط وتسهم في النضال المشترك لشعوب العالم من أجل السلام والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

ظلت فييت نام دائما، منذ أن أصبحت عضوا في الأمم المتحدة في عام ١٩٧٧، عضوا فاعلا ومسؤولا في أكبر منظمة في العالم. وباعتبار فييت نام عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فقد أدت واجبها بنجاح وساهمت مساهمة إيجابية في السلام العالمي في حين تدعم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وفي الوقت ذاته، ما فتئت تعمل على تعزيز اندماجها على الصعيد الدولي، والمشاركة بفاعلية في المحافل الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف، من قبيل الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ،

واجتماع آسيا وأوروبا، وحركة عدم الانحياز، وتقديم مساهمات فيها حول حل القضايا العالمية المتمثلة في الأمن النووي، ونزع السلاح النووي، ومنع الجريمة، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، فإن فييت نام على استعداد دائم لتبادل خبراتها مع البلدان الأخرى في مجالات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتمويل التنمية، وتعزيز فعالية المعونة وإدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الاستراتيجيات الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية.

وفييت نام طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية المتصلة بترع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وما برحت كذلك تفي بالتزاماتها بموجب جميع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما تلك التي أنشأها مجلس الأمن.

وتعلق فييت نام أهمية على تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية، في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي، وهي بمثابة الدعائم التي يقوم عليها بناء الثقة بين البلدان. وبهذه الروح، أصبحت فييت نام عضوا في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا في عام ٢٠١٠. وما برحت تعمل بشكل وثيق مع الأعضاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرهم من أصحاب المصلحة من أجل السلام والاستقرار والتعاون والتنمية في جنوب شرق آسيا وشرق آسيا وخارجها، من خلال آليات تقودها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وصكوك من قبيل معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومؤتمر قمة شرق آسيا. ويعتبر السلام والاستقرار والأمن وسلامة وحرية الملاحة مجال الاهتمام المشترك في المنطقة وجميع البلدان. وتلتزم فييت نام بقوة، مثل غيرها من الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بالحوار وآليات بناء الثقة، وهي على استعداد للعمل مع الأطراف المعنية لإيجاد تسويات سلمية لأي نزاع وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢. وسوف تنفذ فييت نام، جنبا إلى جنب مع الأطراف المعنية، تقييدا تاما بإعلان سلوك الأطراف في البحر الشرقي، وهي ترحب بالالتزامات المعلنة بالعمل سويا من أجل التوصل إلى مدونة لقواعد السلوك في المستقبل المنظور.